

يكون في الابل الصحيحه في الطها فخرجت من عليهما
من اعدى الاول يعني ان الله تعالى ابتداء في ذلك في
الباقي كما ابتداء في الاول واما الامر بالقرآن من الجوز
من باق سيد الذي ارجع لئلا يتفق الشخص الذي يتحا
شيئا من ذلك بعد ان الله تعالى ابتداء لابل العذر
للنبي فيظن ان ذلك بسبب مخالفة فمقتدحة
العدوى فيقع في الجمع فام ينجس حسما للمادة وقد اورد
في هذا النوع الامام الشافعي كتاب اختلاف الحد
لكن لم يقصد استيعابه وضمف بعده فير ابن قتيبة
الطحاوي وغيرهما وان لم يكن الجمع فلا يخلوا ما اعلم
التاريخ او لا فان عرف وقت التاريخ بدوا باصرح
منه فهو النسخ والآخر المنسوخ والنسخ رفع تعلق
حكم شرعي بدليل شرعي متأخر عنه والنسخ مال
على الرفع المذكور وتسمى ناسخا مجاز لان النسخ في
الحقيقة هو الله تعالى ويعرف النسخ باصروا صرحها
ما ورد في النص كحديث بن ابي عمير في صحيح مسلم كنت
هيتكم عن زياره القصور اذ فرزوا بها فاذا نزلوا
سابقا

فالتصحيح بصفات الرواة وشترتهم في ضمن وجهها من انواع الترجيح
في الامام ابو بكر الخاضعي في كتاب الترخيم والنسخ
الاشارة ومنها ما يختم الصحابي بانه متأخر بقول جابر كان
آخر الامم من من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يترك
الاصح الا وهو مما مستند التاريخ اخرج صاحب السنن و
منها ما يعرف بالتاريخ وهو كسب وليس منها ما ينسب
الصحابي للتاريخ في الاسلام معارضاً للمتقدم عليه
ان يكون سمع من صحابي اخر اقدم من المتقدم المذكور
او مثله فامر سلبه لكن ان وقع التصريح بسماعه من
النبي صلى الله عليه وسلم لم يفتحه ان يكون ناسخا بشرط
ان يكون لم يخل عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً قبل
اسلامه واما الاجماع فليس منها نسخ بل يدل على ذلك
وان لم يعرف التاريخ فلا يخلوا ما ان يمكن ترجيح احادي
على الاخر بوجه من وجوه الترجيح المتعلقة بالمتن او بالاشارة
او لان امكن الترجيح بتعين المصير اليه والافلا انفصام
ما ظاهره التعارض واقعا على هذه الترتيبات
امكن باعتبار النسخ والمنسوخ فالترجيح ان تعين
م التوقف عن العمل باحد الحدتين والتعريف
من التعيين بالتساقط لان خفاءه ترجيح احدهما على